

Distr.: General
14 March 2001
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية
لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة
الدورة التنظيمية
٣٠ نيسان/أبريل - ٢ أيار/مايو ٢٠٠١

المحيطات والبحار*

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٣-١	مقدمة
٢	٢٣-٤	المنجزات - أولاً
٢	٧-٤	ألف - الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية
٣	١٠-٨	باء - حماية البيئة البحرية
٤	١٤-١١	جيم - الاستخدام المستدام للموارد الحية البحرية وحفظها
٥	١٧-١٥	دال - معالجة الجوانب الحاسمة غير المتيقنة فيما يتعلق بإدارة البيئة البحرية وتغير المناخ
٦	٢٣-١٨	هاء - تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي، شاملاً الصعيد الإقليمي ..
٨	٢٧-٢٤	ثانياً - القيود والتحديات

* أعدت هذا التقرير اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية بوصفها مديرة المهمة فيما يتعلق بالفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، مستعينة في ذلك بمساهمات من الوكالات والمنظمات الدولية، وهو عرض وقائعي موجز يقصد به إبلاغ اللجنة بالتطورات الرئيسية التي طرأت في هذا المجال.

مقدمة

الدولي في هذا الصدد مرتب وفقا للمجالات البرنامجية الرئيسية المحددة في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١.

أولا - المنجزات

ألف - الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية

٤ - تحقق قدر كبير من التقدم على مدار العقد الماضي في إيجاد نهج متكامل بشأن الإدارة الساحلية. ففي بداية التسعينات، كانت الجهود محصورة في عدد قليل نسبيا من البلدان وكانت مركزة على الصعيدين المحلي والمجتمعي، خصوصا في المناطق المنعزلة، أما الآن فإن التخطيط الساحلي يوجد بقدر ما ويستعمل بصفة منتظمة لدى الأغلبية العظمى من الدول الساحلية. بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتزايد حاليا أيضا التطوير المؤسسي والتدوين القانوني لهذه الممارسات الجديدة على مستوى الدولة.

٥ - وقد استعانت البرامج الوطنية، وكذلك الإقليمية، بمختلف المبادئ التوجيهية والمعايير والمبادئ والشبكات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، التي وضعتها وأنشأتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وجامعة الأمم المتحدة وغيرها من وكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها. فقد أنشأت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، بالاشتراك مع أطراف أخرى، آلية لتبادل المعلومات المتعلقة بإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وتتولى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تنسيق منظومة عالمية لتوفير قواعد بيانات مناخية بحرية شاملة لجميع المناطق المحيطية، بما في ذلك المناطق الساحلية والمناطق الاقتصادية الخالصة.

١ - يتناول الفصل ١٧ من جدول أعمال أعمال القرن ٢١^(١) موضوع حماية المحيطات، والبحار بجميع أنواعها، والمناطق الساحلية، وحماية مواردها الحية وترشيد استخدامها وتنميتها. وهو يبرز الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، نظرا إلى ما تستلزمه من عناية خاصة بسبب هشاشتها وضعفها. والعنصر الأساسي الذي تعتمد عليه هذه الاهتمامات كلها هو توفير الدعم لتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي، شاملا الصعيد الإقليمي.

٢ - ووفقا للمسلم به في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، فإن القانون الدولي، مجسدا في أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(٢)، يبين حقوق الدول وواجباتها ويوفر الأساس الدولي الذي يُعتمد عليه في السعي إلى حماية البيئة البحرية والساحلية وحماية مواردها وتحقيق تنميتها المستدامة. واعتمادا على هذه الاتفاقية، التي بدأ نفاذها في عام ١٩٩٤ وصدقت عليها حتى الآن ١٣٥ من الدول الأطراف، وكذلك على جدول أعمال أعمال القرن ٢١، نجحت الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة في التوصل عن طريق المفاوضات إلى سلسلة من الاتفاقات والمبادئ والمعايير الدولية تكوّن حاليا وبصورة تدريجية هيكلًا لإدارة شؤون المحيطات. وكثير من هذه الاتفاقات وغيرها من الصكوك الملزمة دوليا لم تعتمد بعد الدول الأعضاء و/أو لم تصدق عليه، كما أنها جميعا لا تزال بحاجة إلى التنفيذ على نحو أكثر اكتمالا؛ بيد أن هناك قدرا من الإنجاز في أن المجتمع الدولي تمكن من الاتفاق على هذا العدد المتنوع والمعقد من البيانات والمبادئ والأهداف المشتركة فيما يتعلق بالمحيطات^(٣).

٣ - ونظرا إلى الطابع القطاعي لمعظم الجهود المبذولة بشأن المحيطات في مجالات البحوث والتنظيم والإدارة، فإن هذا التقرير الموجز عن المنجزات والتحديات التي تجابه المجتمع

- ٦ - وتؤدي الأراضي الرطبة الساحلية، بما في ذلك مصاب الأنهار والأراضي السبخة ومستنقعات المنغروف والأهوار وطبقات الأعشاب البحرية ومجموعات الشعب المرجانية، دورا حاسما في حماية النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية من هبات العواصف وغيرها من الأحداث الجوية. وبالنظر إلى أهمية الأراضي الرطبة يقوم الأطراف في اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موقعا للتطوير المائية (اتفاقية رامسار)^(٤) حاليا بوضع مبادئ توجيهية لإدماج هذا النوع من الأراضي في إدارة المناطق الساحلية.
- ٧ - أما ما تعرضت له الشعب المرجانية في السنوات الأخيرة من تقصير وتدمير واسع النطاق فهو مردود إلى عدد من العوامل، بعضها طبيعي والبعض الآخر من صنع الإنسان. ويُعتقد أن ما يقدر بنسبة ٢٧ في المائة من الشعب المرجانية قد فقد بفعل كل من التأثيرات البشرية المباشرة والتأثيرات الناجمة عن أحداث تغير المناخ في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، وتقدر التنبؤات أن نسبة أخرى تقارب ٣٢ في المائة من الشعب المرجانية في العالم ستصبح في حكم المدمرة وظيفيا خلال الثلاثين عاما المقبلة ما لم تتخذ بهذا الشأن تدابير عاجلة^(٥). وقد شكلت، أو عُززت، عدة شراكات تعاونية دولية للتصدي للخطر الذي يهدد الشعب المرجانية وردّه على أعقابها، بالنظر إلى أنها توفر الغذاء ومصدر الرزق لملايين البشر الذين يعيشون في المناطق الساحلية وتدعم التنوع البيولوجي البحري بما يتسم به من تفرد وما يمتاز به من قيمة كبيرة. ومن بين هذه الشراكات المبادرة الدولية للشعب المرجانية وشبكة العمل الدولية للشعب المرجانية والشبكة العالمية لرصد الشعب المرجانية.
- ٨ - هناك مستجدان مفاهيميان رئيسيان يستند إليهما كثير من الجهود المهمة المضطلع بها خلال العقد من أجل حماية البيئة البحرية، هما: القبول المتزايد للنهج التحوطي، والأخذ بنهج في الإدارة مؤسس على النظم الإيكولوجية. أما بشأن البيئة والتنمية^(٦)، فقد انتقل بنجاح من طور المبدأ التوجيهي العام إلى طور الاستخدام والتطبيق على الصعيد العملي (فيما يتعلق مثلا ببعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك) وتم إدماجه في عدة قوانين وطنية واتفاقيات دولية. وأما النهج المؤسس على النظم الإيكولوجية، فيشكل محورا رئيسيا لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي^(٧) وكذلك في صياغة مشاريع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة التي يجري تنفيذها حاليا في ٥٨ بلدا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. ويمول مرفق البيئة العالمية مشاريع للنظم الإيكولوجية البحرية بما يقارب مجموعه ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار عنصري المرفق المتعلقين بالمياه الدولية والتنوع البيولوجي. ويُنظر إلى هذين المفهومين كليهما بصورة متزايدة على أنهما وسيلة للتقدم في مجالي حماية البيئة البحرية وتحقيق تنميتها المستدامة، وإن كان افتقارهما إلى التعريف الدقيق يحد بقدر ما من نطاق تطبيقهما.
- ٩ - ومن التطورات المهمة التي أعطت زخما قويا لعملية وضع نُهج وأساليب جديدة لمنع تدهور البيئة البحرية، اعتماد برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية^(٨) في عام ١٩٩٥. ويوفر البرنامج التوجيهات المفاهيمية والعملية للسلطات الوطنية و/أو الإقليمية. وأحد الأهداف الرئيسية للبرنامج هو إيجاد آلية لتبادل المعلومات على هيئة نظام للإحالة يكفل حشد التجارب والخبرات الفنية، وتيسير التعاون العلمي والتكنولوجي والمالي. وقد

جيم - الاستخدام المستدام للموارد الحية البحرية وحفظها

١١ - تفيد التقديرات الأخيرة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن ٦٠ في المائة على الأقل من مصائد الأسماك في العالم إما أنه مستغل تمام الاستغلال أو يعاني إفراطا في الصيد. وفي حين أن معدل الزيادة في نسبة الأرصد المفرط في صيدها أصبح أبطأ مما كان عليه في منتصف التسعينات، فإن منظمة الأغذية والزراعة تقدر أن مجموع الحاصلات البحرية من معظم مناطق الصيد الرئيسية في المحيط الأطلسي ومن بعض المناطق في المحيط الهادئ ربما يكون قد بلغ أقصى إمكانياته منذ سنوات، وأنه لا يرجح حدوث زيادات كبيرة في مجموع حصائل الصيد من تلك المناطق. وقد قيمت الآثار المترتبة على هذه التطورات بالنسبة إلى الأمن الغذائي العالمي وعملية إدراج الدخل للأجيال الحالية والمقبلة، وذلك من جانب لجنة التنمية المستدامة لدى استعراضها لموضوع المحيطات والبحار في دورتها السابعة. وأوصت اللجنة، ضمن جملة أمور، بإبلاء أولوية خاصة لحفظ الموارد الحية البحرية وإدارتها المتكاملة والمستدامة واستخدامها المستدام، بما في ذلك النظم الإيكولوجية التي تشكل تلك الموارد جزءا منها^(١٠).

١٢ - وقد تحقق قدر كبير من التقدم في مجال جعل تنمية مصائد الأسماك وإدارتها تتسمان بالمسؤولية، وذلك نتيجة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واعتماد عدد من الصكوك الدولية التكميلية والاتفاقات الطوعية. وقد حفزت المدونة التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة لقواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية^(١١) (اعتمدها مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عام ١٩٩٥) كثيرا من البلدان على تعديل قوانينها المتعلقة بمصائد الأسماك لتيسير تنفيذ تلك المدونة. وتم تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة أيضا اعتماد ثلاث خطط عمل في عام ١٩٩٩ ويجري حاليا

تعززت هذه الأهداف بقيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإنشاء مكتب لتنسيق أنشطة البرنامج مقره لاهاي، مما ساعد على بدء تسع عمليات تقييم إقليمية للأنشطة البرية وثمانية برامج عمل إقليمية فيما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩. وسيُعقد اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي لتنفيذ برنامج العمل العالمي في مونتريال، كندا، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١^(٩).

١٠ - ويمثل التعاون والتعاقد فيما بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها عنصرا مهما بصفة خاصة في تعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي، خصوصا بالنسبة إلى آلية تبادل المعلومات التي عينت في إطارها لفرادى المؤسسات تسمية "الوكالة الرائدة" فيما يتعلق بكل فئة من الفئات المحددة لمصادر التلوث. وتشمل الأنشطة المستمرة المضطلع بها دعما لهذا العمل نظام دعم الاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري، الذي يقصد به مساعدة البلدان في إنشاء برامج للرصد وفي زيادة جهود بناء القدرات لديها. وعمد عدد من المؤسسات إلى توسيع نطاق برامجها التدريبية لبناء القدرات الوطنية، لا سيما في البلدان النامية، في مجال رصد البيئة البحرية وتقييمها. وتشمل هذه البرامج ما يلي: البرنامج التدريبي المشترك بين الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لإدارة المناطق البحرية والساحلية، الذي يتولى تشغيل شبكة تضم ١٧ مركزا تدريبييا في أنحاء العالم المختلفة؛ والمختبر البيئي البحري التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو المختبر البحري الوحيد في منظومة الأمم المتحدة؛ وجامعة الأمم المتحدة. وهناك برامج وأنشطة محددة أخرى كثيرة تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها سعيا إلى تنفيذ هذه الأهداف.

١٤ - واستجابة لتوصيات لجنة التنمية المستدامة وهيئات أخرى، قامت عدة هيئات إقليمية لمصائد الأسماك بإجراء استعراض منهجي لعملياتها بغية تحسين فعاليتها، واكتمل أيضاً، أو كاد يكتمل، وضع الترتيبات المؤسسية لمنظمات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك (على سبيل المثال في جنوب غرب أفريقيا وفي وسط وغرب المحيط الهادئ). وأدى التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والدوائر الصناعية إلى صياغة مبادئ توجيهية للتربية المستدامة للمائيات، ووضعت مبادئ توجيهية (بجري اختبارها حالياً) لمؤشرات التنمية المستدامة في مصائد الأسماك. وتبذل حالياً جهود خاصة لكفالة توفير سبل الرزق المستدامة لصغار صيادي الأسماك والمجتمعات المحلية الساحلية. وعلى سبيل المساهمة في استعراض السنوات العشر لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تعكف حكومة آيسلندا ومنظمة الأغذية والزراعة على تنظيم مؤتمر بشأن مصائد الأسماك المتسمة بالمسؤولية في إطار النظام الإيكولوجي البحري، سيعقد في ريكيافيك في الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

دال - معالجة الجوانب الحاسمة غير المتينة فيما يتعلق بإدارة البيئة البحرية وتغير المناخ

١٥ - مثلت فترة السنوات العشر الماضية مرحلة فاصلة في مجال فهم دور المحيطات في تغير المناخ العالمي وقياس ذلك الدور. وبفضل التحسينات المهمة في قدرة النماذج والتكنولوجيات الحاسوبية على بحث ورصد التغيرات المناخية، يجري حالياً تنظيم عملية جمع المعلومات التي لم تكن متاحة سابقاً واستغلال تلك المعلومات عن طريق عملية تتضافر فيها الوكالات والحكومات لرصد العمليات الكوكبية الرئيسية بصفة مستمرة. ويضم برنامج التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية التابع للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة

تنفيذها تحقيقاً لما يلي: تحسين إدارة أرصد سمك القرش؛ وتقليل الصيد العرضي للطيور البحرية في عمليات الصيد بالخيوط الطويلة؛ ومراقبة وتخفيض طاقة الصيد. بيد أن هناك عدة اتفاقات دولية مهمة لا تزال بحاجة إلى أن يصدق عليها أو ينضم إليها مزيد من الدول كي تصبح نافذة المفعول، ومن أبرزها الاتفاق المتعلق بتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال^(١٣) (اتفاق عام ١٩٩٥ بشأن الأرصد السمكية)، الذي يحتاج إلى ثلاثة تصديقات إضافية ليصبح نافذاً، واتفاق منظمة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٣ بشأن تعزيز امتثال سفن الصيد للتدابير الدولية لحفظ البيئة وإدارتها في أعالي البحار^(١٤) (اتفاق الامتثال)، الذي يلزم أن تقبله ست دول إضافية كي يصبح نافذاً.

١٣ - ولا يزال انتشار ممارسات صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، في أعالي البحار وداخل المناطق الاقتصادية الخالصة، يمثل مشكلة من أخطر المشاكل التي تؤثر على مصائد الأسماك في العالم. وقد حظيت هذه المسألة بالاهتمام على سبيل الأولوية من جانب الاجتماع الأول لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة المعنية بشؤون المحيطات وقانون البحار (نيويورك، ٣٠ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)، حيث رحب الاجتماع بالأعمال التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة لوضع خطة عمل دولية شاملة لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، وفقاً للقانون الدولي. وفي أوائل عام ٢٠٠١، اعتمدت اللجنة المعنية بمصائد الأسماك والتابعة لمنظمة الأغذية والزراعة خطة العمل الدولية الجديدة غير الملزمة.

المناسيب البحرية، مع إمكانية حدوث تسارع في تدهور الموائل الساحلية، بما فيها الشعب المرجانية.

١٧ - بيد أنه لا تزال توجد ثغرات في جمع وفهم البيانات العلمية المتصلة بالمحيطات والغلاف الجوي. وتتم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، والتي يُضطلع بكثير منها بالمشاركة مع الوكالات الوطنية وكذلك مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بإزالة عدم التقين بشأن هذه الجوانب الحاسمة عن طريق انتهاج أربعة مسالك رئيسية للعمل: (أ) تيسير الأنشطة البحثية المناسبة وتشجيعها وتنسيقها؛ و (ب) وضع وتنفيذ برامج تشغيلية ملائمة للرصد والتنبيؤ؛ و (ج) توفير خدمات البيانات والمعلومات دعماً للبحوث والعمليات؛ و (د) العمل عن طريق التدريب والتعليم وتبادل المساعدة على تحسين قدرة البلدان النامية.

هاء - تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي، شاملاً الصعيد الإقليمي

١٨ - خلص الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ إلى نتيجة مؤداها أن هناك حاجة إلى تحسين التنسيق وتعزيز الروابط فيما بين المؤسسات العديدة الوطنية والدولية المختصة بالمسائل البحرية، بما فيها المؤسسات الإقليمية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وقد تناولت لجنة التنمية المستدامة مسألة تعزيز وسائل التعاون والتنسيق في دورتها الرابعة (١٩٩٦) والسابعة (١٩٩٩)، ولاحظت في الدورة السابعة "أن المحيطات والبحار تمثل حالة خاصة فيما يتعلق بضرورة التنسيق والتعاون الدوليين"^(١٥).

١٩ - وحثت لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٩ أيضاً على أن يتم، اعتماداً على الترتيبات القائمة، وضع نهج أكثر تكاملاً لجميع الجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمحيطات والبحار، على كل من المستوى الحكومي

للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) شبكة من المراكز الوطنية للبيانات الأوقيانوغرافية في أكثر من ٦٠ بلداً، وتم أيضاً تطوير وتعزيز الشبكات الإقليمية للبيانات والمعلومات المتعلقة بالمحيطات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغربي المحيط الهادئ. وقامت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية بإنشاء النظام العالمي لرصد المحيطات، الذي يوفر القدرة على التنبؤ بالأحداث الجوية الشديدة مثل النينو/النينيا. ومنذ عام ١٩٩٨، يعمل النظام العالمي على نحو وثيق مع نظام الرصد الأرضي العالمي والنظام العالمي لرصد المناخ لصوغ استراتيجية متكاملة موحدة للرصد العالمي، بالاشتراك مع وكالات الفضاء الوطنية، بغرض تحسين رصد الغلاف الجوي والمحيطات واليابسة.

١٦ - ومن التطورات البالغة الأهمية في هذا السياق قيام الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بإصدار تقرير تقييمي رئيسي جديد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أفاد فيه بأن هناك أدلة جديدة وقوية على أن معظم الاحترار العالمي الذي رصد على مدى الخمسين عاماً الماضية يعزى إلى الأنشطة البشرية. وقد حذر الفريق، الذي يضم أكثر من ١٠٠ من العلماء البارزين من جميع أنحاء العالم ويتشارك في رعايته برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، من حدوث احترار عالمي يمكن أن تكون له آثار مدمرة على مدى القرن المقبل، تتمثل في ارتفاع مناسيب البحار وتغير أنماط الأمطار^(١٤). ويمكن أن تنجم عن ذلك فيضانات وحالات جفاف وارتفاعات بالغة في درجات الحرارة تجعل أرزاق الملايين من البشر الذين يعيشون في المناطق الساحلية المنخفضة وحياتهم معرضة للخطر. كما أن سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية سيكون معظمهم معرضاً للخطر من جراء ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع

الساحلية تتألف من جميع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، لتتولى دور مدير المهمة فيما يتعلق بالفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١. وتعمل اللجنة الفرعية أيضا بوصفها آلية تيسيرية مشتركة بين الوكالات لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (انظر الفقرة ٩ أعلاه). وقد وضعت اللجنة الفرعية فكرة أطلس الأمم المتحدة للمحيطات وتقوم حاليا بإعداده، وهو جهد مشترك تموله مؤسسة الأمم المتحدة يستهدف توفير نظام معلومات متكامل بشأن الاستخدام المستدام لموارد المحيطات. وسيكون الأطلس متاحا على هيئة موقع شبكي شامل تتم صيانته بأسلوب تعاوني (ومقره منظمة الأغذية والزراعة) وكذلك على هيئة قرص ليزري مُدمج (CD-ROM)^(١٦).

٢٢ - كما أسفر التعاون الدولي بشأن المحيطات عن استحداث أنماط جديدة للعمل والتفكير. ومن ذلك على سبيل المثال قيام هيئتي إدارة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في عام ١٩٩٩ بإنشاء اللجنة التقنية المشتركة للأوقيانوغرافيا والأرصاد الجوية البحرية، وهو ما يمثل نموذجا جديدا في حقل التعاون الدولي، اتفقت في إطاره مؤسستان من مؤسسات الأمم المتحدة على تجميع مواردهما وخبرتهما لمعالجة التحديات المشتركة، على أساس مستمر. وأقيمت أيضا شراكات تتجاوز نطاق منظومة الأمم المتحدة لتضم في إطارها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحكومية. ويؤدي هذا بصورة متزايدة إلى الجمع بين القطاعين العام والخاص في برامج ومشاريع مشتركة.

٢٣ - ومن الأمثلة القائمة منذ وقت طويل على تشارك الوكالات في التعاون مع المجتمع العلمي بشأن المسائل التقنية المتصلة بالمحيطات، فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، الذي تشارك في رعايته الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة

الدولي والمستوى المشترك فيما بين الوكالات. وأقرت الجمعية العامة، في قرارها ٣٣/٥٤، التوصيات المقدمة من لجنة التنمية المستدامة في إطار موضوع المحيطات والبحار، بشأن التنسيق والتعاون الدوليين، وقررت، ضمن جملة أمور، أن تُنشئ عملية تشاورية غير رسمية مفتوحة تسهيلا لاستعراض الجمعية العامة سنويا، بطريقة فعالة وبناءة، للتطورات الحاصلة في شؤون المحيطات.

٢٠ - وعقدت عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة الجديدة بشأن المحيطات وقانون البحار اجتماعها الأول في نيويورك في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وتناول الاجتماع، على وجه التحديد، المسائل المتصلة بالصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه والآثار الاقتصادية والاجتماعية للتلوث والتدهور البحريين، خصوصا في المناطق الساحلية. ونظرت الجمعية العامة في التقرير المقدم عن عمل العملية التشاورية (A/55/274) في دورتها الخامسة والخمسين في إطار البند المعنون "المحيطات وقانون البحار" من جدول أعمالها. وطلبت الجمعية، في قرارها ٧/٥٥، إلى الأمين العام أن يدعو إلى عقد الاجتماع الثاني للعملية التشاورية في نيويورك في الفترة من ٧ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠١، وأن يركز فيه على المجالين التاليين: العلوم البحرية وتطوير ونقل التكنولوجيا البحرية على نحو ترتضيها الأطراف، بما في ذلك بناء القدرات في هذا الصدد؛ والتنسيق والتعاون في مكافحة القرصنة والنهب المسلح في البحر.

٢١ - وقد تجمعت على مدار السنوات خبرة فنية كبيرة في إطار منظومة الأمم المتحدة في شؤون المحيطات، معظمها يستند إلى ولايات قطاعية وحكومية دولية. واعترافا بذلك، أنشأت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة التابعة للجنة التنسيق الإدارية لجنة فرعية جديدة تابعة للجنة التنسيق الإدارية بشأن المحيطات والمناطق

كما كان يُفترض من قبل، أصبح هناك تفهم أكبر لأهميتها بالنسبة إلى التنمية المستدامة العالمية.

٢٥ - وعلى النقيض من الحالة فيما يخص اليابسة، حيث تستند ممارسات الإدارة المبتكرة إلى قوانين ومؤسسات قديمة العهد، فإن آليات التنمية والإدارة المستدامتين للمحيطات التي أنشئت في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واستنادا إلى القانون الدولي، لا تزال جديدة نسبيا، ومن ثم فإنها لم تتعرض بعد بالدرجة الكافية لاختبار الزمن والاستخدام العملي^(١٧). ويضاف إلى ذلك أنه في حالة اليابسة يمكن أن تضمن ولاية الدولة الامتثال للقانون بواسطة آليات الإنفاذ القوية، في حين أن المؤسسات الجديدة المنظمة لشؤون المحيطات تجابه تحدي النهوض بحماية أكبر المشاعات على سطح هذا الكوكب بدون ذلك الدعم. وهذه القيود تعين للمجتمع الدولي دورا ومسؤولية خاصين ومتفردين إزاء تحدي إدارة شؤون المحيطات.

٢٦ - وفي حين أن تكاثر الاتفاقات الدولية والإقليمية في السنوات الأخيرة، بنوعيتها الملزم قانونا والطوعي، والتي تتناول شؤون المحيطات من جميع جوانبها، قد أسهم في عملية وضع المعايير الدولية، فإنه جعل التنفيذ على الصعيد الوطني أمرا متزايدا الصعوبة. وقد تُوصل عن طريق التفاوض إلى اتفاقيات وبروتوكولات جديدة، ولكن كثيرا منها لم يدخل بعد حيز النفاذ. كما أن السلطات الوطنية كثيرا ما تجابه بولايات وألويات معقدة، ومتعارضة في بعض الأحيان، تؤثر على إدارة شؤون المحيطات وحماية البيئة البحرية والساحلية. ويعتمد عدد قليل من الحكومات إلى معالجة هذا الوضع بالسعي إلى دمج السياسات والأنشطة والقوانين ذات الصلة في إطار استراتيجية وطنية موحدة بشأن المحيطات.

للأغذية والزراعة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويوفر الفريق المشورة المستقلة بشأن جملة أمور منها تقييم الآثار المحتملة للملوثات؛ والتربية المستدامة للمائيات في المناطق الساحلية؛ وتطوير القواعد العلمية لبرامج البحوث والرصد البحرية؛ وتبادل المعلومات العلمية. وفي عام ٢٠٠١، نُشر تقريران رئيسيان: أولهما بشأن الأنشطة البرية التي تؤثر على البيئة البحرية والساحلية وبيئة المياه العذبة المرتبطة بها؛ والثاني دراسة تقييمية شاملة بعنوان "بجر من المشاكل: توضيح القضايا". واستجابة لتوصيات لجنة التنمية المستدامة، يجري حاليا تقييم متعمق ومستقل لفريق الخبراء، بدأته الوكالات الراعية له، لجعل هذه الآلية الاستشارية أكثر فعالية وأسرع استجابة، بالنسبة لمختلف الأطراف، بما فيها الدول الأعضاء.

ثانيا - القيود والتحديات

٢٤ - أكدت لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة (المقرر ١/٧، الفقرة ١) "الحقيقة الأساسية التي مفادها أن المحيطات والبحار تشكل الجزء الأكبر من كوكب الأرض، الذي تستند إليه الحياة ويحرك الدورة المائية ويوفر الموارد الحيوية التي يلزم استخدامها لكفالة الرفاه للأجيال الحالية والمقبلة وتحقيق الازدهار الاقتصادي واجتثاث الفقر وضمان الأمن الغذائي، ولصون التنوع البيولوجي البحري وقيمتته الأساسية فيما يتعلق بالمحافظة على الأحوال التي تدعم الحياة على الأرض". وبالنظر إلى اتساع نطاق هذه الوظائف والأهداف والمسؤوليات وأهميتها، من الواضح أن التحديات التي ستُصادف لدى السعي إلى تحقيق هذه الأهداف ستكون كبيرة. ونتيجة لأن تزايد الفهم للمحيطات أدى بالمجتمع الدولي إلى إدراك أن البحار ومواردها ليست بلا حدود،

٢٧ - وتدعو الاتفاقات والصكوك القانونية الدولية التي صيغت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إلى اتباع نُهج متكاملة في رسم السياسات وتنفيذها، تعبر الحدود القطاعية التقليدية للمؤسسات الوطنية والدولية. والعمل الفعال يقتضي التزاما قويا بالتنسيق والتعاقد فيما بين جميع الشركاء للنهوض بالتنفيذ إلى مستوى الإطار المعياري الدولي والإقليمي والوطني المتزايد الاتساع. وكما نودي في جدول أعمال القرن ٢١ وأعيد تأكيده من جانب لجنة التنمية المستدامة والجمعية العامة وغيرهما من الهيئات، فإن التقدم صوب بلوغ الأهداف المتعلقة بالمحيطات والبحار يمكن أن يتحقق على أفضل وجه عن طريق التعاقد والتشارك بين جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية والمجتمع العلمي والتنظيمات الرئيسية الأخرى، بما فيها المنظمات غير الحكومية. وتعزيزا لهذه الجهود، تقوم اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، بالاشتراك مع لجنة علمية تابعة لمنظمة غير حكومية، بتنظيم مؤتمر عالمي بعنوان "المحيطات والسواحل في سياق استعراض "ريو + ١٠ سنوات": تقييم التقدم المحرز ومعالجة التحديات المستمرة والجديدة"، سيعقد في باريس في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ويتنظر أن يتناول المؤتمر جميع جوانب جدول أعمال المحيطات والسواحل في فترة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وأن يوفر منظورا وتقييما شاملين، وأن يحاول تحديد اتجاهات جديدة بشأن المسائل المشتركة بين القطاعات.

- (١١) الصكوك الدولية المتعلقة بمصائد الأسماك (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.V.11) الفرع الثالث.
- (١٢) المرجع نفسه، الفرع الأول، انظر أيضا A/CONF.164/37.
- (١٣) المرجع نفسه، الفرع الثاني.
- (١٤) الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، التقرير التقييمي الثالث، المجلد الأول: تغير المناخ، ٢٠٠١: الأساس العلمي. كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وهناك موجز للتقرير تم إعداده من أجل مقرري السياسات، ويمكن الاطلاع عليه في <http://www.ibcc.ch>. وستعرض المجلدات الثلاثة الكاملة للتقرير التقييمي الثالث للفريق الحكومي الدولي لإجراء الاستعراض النهائي لها، على مؤتمر حكومي دولي سيعقد في أكرا، غانا، في آذار/مارس ٢٠٠١.
- (١٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ٩ (E/1999/29)، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١/٧، الفقرة ٣٨.
- (١٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن أنشطة اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية، انظر <http://ioc.unesco.org/soca>.
- (١٧) من ذلك على سبيل المثال أن السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري بدأت في العمل في أعوام ١٩٩٤، و ١٩٩٦، و ١٩٩٧، على التوالي.
- (١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٢) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بقانون البحار، المجلد السابع عشر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.84.V.3)، الوثيقة A/CONF.62/122.
- (٣) للاطلاع على مناقشة شاملة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات تنفيذها والمؤسسات المنشأة حديثا نتيجة لها، وكذلك على استعراض لأنشطة منظومة الأمم المتحدة واتفاقاتها المتصلة بالمحيطات والبحار، انظر التقريرين السنويين للأمين العام بشأن المحيطات وقانون البحار، المقدمين إلى الجمعية العامة وإلى عمليتها التشاورية غير الرسمية المفتوحة المعنية بالمحيطات وقانون البحار (A/55/61 و A/56/58).
- (٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٩٦، الرقم ١٤٥٨٣. يبلغ عدد الأطراف في الاتفاقية حاليا ١٢٣.
- (٥) انظر على سبيل المثال، *Status of Coral Reefs of the World*, 2000 Clive Wilkinson, ed. (Queensland, Australia, Queensland Institute of Marine Science, 2000).
- (٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار، المرفق الأول.
- (٧) انظر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (مركز النشاط البرنامجي لقانون البيئي والمؤسسات البيئية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.
- (٨) A/51/116، المرفق الثاني.
- (٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية وآلية تبادل المعلومات التابعة له، انظر www.gpa.unep.org.
- (١٠) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ٩ (E/1999/29)، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١/٧، الفقرة ٣ (أ)؛ انظر أيضا تقرير الأمين العام عن المحيطات والبحار، المقدم إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة (E/CN.17/1999/4)، الفقرتان ١٤ و ١٥.

